بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة رئيس وفد المملكة العربية السعودية
الدكتور/ بندر بن محمد العيبان
رئيس هيئة حقوق الإنسان

البند السادس
الدورة الخامسة والعشرون لمجلس حقوق الإنسان
جلسة مناقشة واعتماد النتائج النهائية لاستعراض المملكة ضمن الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل

جنيف - 1435/05/18هـ الموافق 2014/03/19م

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة،

من دواعي سروري أن أتقدم إليكم السيد الرئيس مجدداً التهنئة على توليكم رئاسة مجلس حقوق الإنسان، وإنني على ثقة من أن قيادتكم لأعمال دورة المجلس الحالية ستحقق الأهداف المنشودة – بإذن الله -. وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن امتناني وتقديري لسلفكم سعادة السفير / ريميغيوز هنزل على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس أثناء فترة رئاسته، كما أعرب عن خالص التقدير للجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة "نافانيثيم بيلاي" لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والشكر موصول لجميع الوفود على المشاركة هذا اليوم في جلسة اعتماد نتائج الاستعراض الخاص بالمملكة العربية السعودية، في جولته الثانية، ونتطلع إلى حوارٍ موضوعي وبنَّاء يدفع إلى مزيدٍ من التعاون الفاعل بيننا. ولا يفوتني أن أكرر الشكر لكم على تعاونكم وتفاعلكم خلال الحوار التفاعلي في جلسة الاستعراض الخاص بالمملكة؛ التي عُقدت ضمن الدورة السابعة عشر في أكتوبر الماضي، كما أشكر وفود الدول التي قدمت توصيات مهمة للإسهام في مسيرة المملكة نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذ التزاماتها في هذا المجال.

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد التزام حكومة المملكة العربية السعودية بتعهداتها الطوعية التي قدمتها أمام مجلسكم الموقر، وبالتعاون مع آلية الاستعراض الدوري الشامل ودعمها، باعتبارها دعامة أساسية لعمل المجلس، ووسيلةً مُثلى لتحقيق الأهداف التي أُنشئ من أجلها، ومن أبرزها

تقييم حالة حقوق الإنسان تقييماً ذاتياً، من أجل تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دونما تمييزٍ، وبطريقةٍ عادلة ومسؤولة.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة،

لقد قُدمت للمملكة العربية السعودية (مئتان وخمسٌ وعشرون) توصية في أكثر من (اثني عشر) موضوعاً من موضوعات حقوق الإنسان، حظيت بالاهتمام البالغ، والنصيب الوافر من الدراسة على مختلف المستويات، حيث تمت دراستها – ابتداءً – في مجلس هيئة حقوق الإنسان، ثم شُكلت لجنة رفيعة المستوى تضم أكثر من (ثلاث عشرة) جهة حكومية لدراسة التوصيات. وفي خطٍ موازٍ – وبقدرٍ مساوٍ من الأهمية - تم عقد عدد من الاجتماعات في مناطق مختلفة من المملكة، شارك فيها ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية، والأفراد الفاعلين في المجتمع - رجالاً ونساءً - في مجال حقوق الإنسان لمناقشة التوصيات، واقتراح سبل التنفيذ الفاعل لها. وقد بلورت تلك الاجتماعات رؤية وطنية شاملة، استندت عليها حكومة بلادي في تقييم موقفها إزاء هذه التوصيات.

وقد خلصت المشاورات الوطنية الواسعة، التي جرت منذ مطلع نوفمبر الماضي، إلى التأييد والتأييد الجزئي (لمئةٍ وثمانٍ وثمانين توصية)، وعدم التأييد لـ (سبعٍ وثلاثين توصية)، إما لتعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكام النظام الأساسي للحكم وقيم المجتمع وثقافته, أو لأنها خرجت عن مبادئ الاستعراض حيث تضمَّنت ادعاءات غير صحيحة.

وفيما يتعلق بتنفيذ التوصيات فقد صدر توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للجهات المعنية باتخاذ ما يلزم من اجراءات لتطبيق و تفعيل التوصيات التي حظيت بالتأييد، وستعمل هيئة حقوق الانسان مع جميع الجهات الحكومية المعنية والمجتمع المدني على متابعة تنفيذ هذه التوصيات.

وأود التأكيد على أن (ثماني وثمانين) توصية من التي حظيت بالتأييد أو التأييد الجزئي منفذةٌ بالفعل على أرض الواقع أو تم الشروع في تنفيذها.

ففي مجال الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، قد صادقت المملكة مؤخراً على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (مائة وثمانٍ وثلاثين) بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، كما يجري – حالياً – دراسة الانضمام إلى عدد من المعاهدات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالإصلاحات التشريعية والقانونية وتعزيز العدالة الجنائية، فقد تم مؤخراً تعديل نظام الإجراءات الجزائية، ونظامي المرافعات الشرعية، والمرافعات أمام ديوان المظالم، سعياً لتطوير النظام القضائي، وضمان استمرار نهج المملكة منذ تأسيسها في ترسيخ دعائم الحق والعدل، من خلال قضاء مستقل يوفر الضمانات الكافية لإيصال الحقوق إلى أهلها بعدالة ناجزة، والمحاسبة وفقًا لقوانين عادلة ونزيهة ومُنصفة. بل حرصت المملكة على إيجاد معالجة شمولية تحقق غايات تعزيز حقوق الإنسان من خلال إصدار العديد من الأنظمة المتخصصة التي تتكامل مع هذه الأنظمة الثلاثة، ومنها نظامُ مكافحة الاتجار بالأشخاص، ونظامُ الحماية من الإيذاء ... وغيرهما. وفي هذا الصدد تؤكد المملكة على أن نظامها القضائي متقيدٌ بمبدأ شرعية التجريم والعقاب؛ حيث نصت المادة (الثامنة والثلاثون) من النظام الأساسي للحكم على أن "العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نصٍ

شرعي أو نصٍ نظامي، ولا عقوبة إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي".

ويولي النظام القضائي في المملكة مبدأ علانية جلسات التقاضي عناية كبيرة، لأنه يعد من أهم أسباب تحقيق العدالة التي من أجلها أُحدث مرفق القضاء، حيث نص نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات الشرعية بشكل واضح على أن الأصل هو علانية الجلسات، ما لم تقرر المحكمة – استثناءً – غير ذلك؛ مراعاةً للأمن أو محافظةً على الآداب العامة أو كان ذلك ضرورياً لظهور الحقيقة، وهو ما يتسق مع المعايير الدولية لضوابط المحاكمة العادلة. وتعزيزاً لهذا المبدأ تواصل هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام المختلفة حضور جلسات المحاكمات.

وفي مجال بناء القدرات القضائية، فقد تعاونت وزارة العدل مع عدد من الجهات الحكومية والأكاديمية مثل: المعهد العالي للقضاء، وهيئة حقوق الإنسان، وبعض الجهات الأكاديمية داخل المملكة وخارجها، لعقد وتنظيم العديد من الدورات التدريبية، وورش العمل، تركزت على الجوانب القضائية المختلفة، منها عَقْدُ ندوات وورش عمل في مجال حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من المملكة، وعَقْدُ ندوات وورش عمل في مجال تعزيز دور القضاء. كما تم البدء في تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعت بين المملكة العربية السعودية ممثلةً في هيئة حقوق الإنسان، وبين مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والتي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، حيث تم عقد برنامج تدريبي حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان في إطار هذه المذكرة ، استفاد منها عدد كبير من ممثلي الجهات الحكومية

المختلفة، بالإضافة إلى عدد من المحامين والإعلاميين والمهتمين بحقوق الإنسان.

وفي مجال حقوق المرأة والطفل ومكافحة جرائم العنف الأسري؛ فقد تم اتخاذ العديد من التدابير، ومن أهمها صدور نظام "الحماية من الإيذاء" الذي يهدف إلى حماية أفراد المجتمع من الاستغلال، وإساءة المعاملة وبخاصةٍ النساءَ والأطفال، والفئات الأخرى كالمسنّين وغيرهم. كما يُعْنى النظام برصد وتوثيق حالات العنف ومحاسبة كل من يعيق وصول شكاوى العنف الأسري إلى الجهات المختصة.

واستناداً لتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز القاضي بتمكين المرأة من المشاركة في الانتخابات البلدية، مرشحةً وناخبةً، فإن المرأة ستشارك في الانتخابات البلدية القادمة – بإذن الله – مما سيسهم في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكينها من الإسهام بفعالية في صنع القرار.

وتعمل المملكة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها شريكاً رئيساً في تنفيذ مسؤلياتها تجاه حماية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث تم الترخيص لمؤسسات وجمعيات عاملة في مجالات حقوق الإنسان المختلفة، ودعمها، وتمكينها من ممارسة أعمالها باستقلالية تامة، واقتراح العديد من الأنظمة؛ التي تم تبنيها من قبل السلطة التشريعية. ولدعم هذا الإسهام وضمان فاعليته، تعكف الجهات التشريعية على دراسة مشروع نظام "مؤسسات المجتمع المدني" للوصول إلى صياغة محكمة تجمع بين آراء الأطراف ذات العلاقة بمشروع النظام.

وفي مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان، فقد تم إعداد خطة وطنية شاملة، شاركت في صياغتها الجهات الحكومية ذات العلاقة بحقوق الإنسان،

ومؤسسات المجتمع المدني تهدف إلى رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان مرتكزةً على عددٍ من المبادئ، أهمها: الإسهام في تنفيذ التزامات المملكة بموجب الاتفاقيات التي وقعتها أو انضمت إليها. كما تم إطلاق برامج توعوية تهدف إلى تنمية الوعي بحقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاكات، كالنساء، والأطفال، والعمالة الوافدة، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة،

لقد حرصت حكومة بلادي على تهيئة بيئة العمل المناسبة والملائمة للعمال الوافدين؛ من خلال سن الأنظمة والقوانين ووضع الآليات والإجراءات التي تبيّن ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، دون تمييز فئة أو جنسية على أخرى، بالقدر الذي يضمن لهم حقوقهم، ويكفل لهم حياة آمنةً كريمة. وآخر ما صدر في هذا الشأن هو "لائحة العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم" التي تحدد – بوضوح – العلاقة بين صاحب العمل والعامل في الخدمة المنزلية، وحقوق وواجبات الطرفين. وفي هذا السياق؛ قامت وزارة العمل – بداية هذا الأسبوع - بإطلاق برنامج "مُساند" التوعوي الذي يهدف إلى التعريف باللائحة، مع إبراز حقوق وواجبات العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم وأصحاب العمل، وتعريفهم بآلية تقديم الشكاوى، ووسائل الانتصاف. كما تم مؤخراً إطلاق "برنامج حماية الأجور"، وهي آلية إلكترونية يتم من خلالها رصد انضباط المنشآت في سداد الأجور في الوقت المحدد في العقد، والقيمة المتفق عليها دون تأخير أو مماطلة، وستمثل البيانات التي يوفرها هذا النظام مرجعاً معتمداً يتسم بالدقة والشفافية في البت في الشكاوي والقضايا المتعلقة بالأجور ومستحقات العمالة، مما سيسهم في معالجة كثير من القضايا العمالية.

وحفظاً لحقوق العمالة الوافدة وللاعتبارات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، قامت المملكة بوضع عدد من القواعد والإجراءات لتصحيح وضع مخالفي نظامي الإقامة والعمل. وتبين الأرقام الإحصائية أن الحملة التصحيحية لأوضاع العمالة نجحت إلى حد كبير في تمكين أعداد كبيرة من المخالفين من الاستفادة من المهلة والتسهيلات المقدمة عبر استخراج رخص العمل والإقامات النظامية ليصححوا بذلك أوضاعهم، ويستمروا في العمل بشكل نظامي داخل البلاد، حيث بلغ عدد رخص العمل الصادرة أثناء المهلة التصحيحية (ثلاثة ملايين وثمانَمائةٍ وتسعين ألفا، وتسعَمائةٍ وست عشرة) رخصة عمل، وبلغ عدد من تم تغيير مهنهم من العمالة الوافدة أثناء الفترة التصحيحية (مليونين، وأربعَمائةٍ وثلاثة وعشرين ألفا، وسبعمائة وتسعة وسبعين) عاملاً، وبلغ عدد من تم نقل خِدْماتهم من العمالة الوافدة إلى أصحاب عمل آخرين أثناء الفترة التصحيحية (مليونين، وستمائة وخمسة عشر ألفاً، ومئتين وثمانين) عاملاً. وفي المقابل تم تيسير مغادرة العمال المخالفين إلى بلدانهم مع ضمان حقوقهم.

واسمحوا لي – أيها السيدات والسادة – في ختام هذا الجزء من كلمتي أن أُؤَكد على أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان خيارٌ استراتيجي للمملكة، يشكل العمود الفقري لسياسة التطوير الشامل التي تتبناها الدولة، وأن جهود حماية حقوق الإنسان في المملكة تكشف عن حرصها على إرساء دعائم حمايتها على المستوى الوطني، ودعم جميع الجهود الإقليمية والدولية التي تحقق هذا الهدف، مع مراعاة قيم المجتمعات واحترام تقاليدها. وما حققته المملكة من انجازات في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها لا يعنى انتهاء المسيرة والاكتفاء بما تحقق بل إن ذلك يعد دافعا وحافزاً مهماً من أجل تكثيف العمل الوطني الدءوب على حماية ما تحقق من منجزات وطنية،

ووضْع الآلياتِ الكفيلةَ بمزيد من الترسيخ لثقافة وقيم ومبادئ حقوق الإنسان وحمايتها.

أشكركم على حسن إصغائكم، ونتطلع إلى مداخلاتكم القيمة والدخولِ في حوار مثمر وبناء.

الجزء الختامي من الكلمة

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن نجاح آلية الاستعراض الدوري الشامل مرهونٌ بعدةِ عواملَ أساسيةٍ أهمها: الموضوعية، والتي من شأنها الإسهام في تحقيق أهداف آلية الاستعراض، ومساعدةُ الدول على تعزيز وحماية حقوق الانسان فيها والتغلب على التحديات التي تواجهها. ويأتي الاستمرار عاملاً مهماً من عوامل نجاح آلية الاستعراض، فبقدر استمرار هذه الآلية تزداد فرص الوصول إلى الأهداف والتطلعات المرجوة منها، وهذا يتطلب منا جميعاً دعمها والحيلولة دون أي مساعٍ لإفشالها. ومن تلك العوامل أيضا: مراعاة التنوع الثقافي للبلدان، حيث إن اختلاف ثقافات بلدان العالم حقيقةٌ ماثلةٌ للعيان وواقعٌ معاش، وإن محاولاتِ فرض ثقافاتٍ معينة على المجتمعات في مسائل حقوق الإنسان؛ أمرٌ ضرره على حقوق الإنسان أكثر من نفعه، لذا يجب الأخذ في الاعتبار تنوع الثقافات، واستثمار هذا التنوع في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وأن يدخل ذلك ضمن مفهوم " عالمية حقوق الإنسان".

وختاماً :

فإن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني، والإسهام في ذلك على المستوى الإقليمي والدولي. ويأتي تعاونها مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتأييدها لمعظم التوصيات التي قُدمت لها خلال عملية الاستعراض، وحرْصُها على وضع تلك التوصيات موضع التنفيذ، وتقديمها للتوصيات الموضوعية للدول التي خضعت أو التي ستخضع للاستعراض؛ يعبر – بجلاء - عن ذلك الالتزام. وفي سعينا جميعاً لتطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل، والاستجابة لما يفرضه واقع العمل والمتغيرات؛ تؤكد المملكة العربية السعودي على أهمية التقيد بالمبادئ التي تضمنها القرار 1/5، وأهمها أن تُجرَى عملية الاستعراض بطريقة موضوعية وشفافة وبناءة، وغير تصادمية، وغير انتقائية، وغير مسيّسة. متمنياً التوفيق للجميع.

شكراً السيد الرئيس،

أشكركم جميعاً على إصغائكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته